

الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية

مُحمَّد حمدي سالم¹

الخلاصة

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على الأزمة المالية الحالية وتأثيراتها المحتملة على إمدادات الغذاء في الوطن العربي. وحتى يمكن الإلمام بهذا الموضوع كان من الضروري التعرف على مظاهر أزمة الغذاء التي لحقت بالأسواق العالمية في العامين السابقين للأزمة المالية، ومسببات هذه الأزمة، وذلك بهدف التعرف على احتمالات عودة أسعار الغذاء إلى مستويات عالية بعد انحسار الأزمة المالية من عدمه، كما تناولت الورقة أيضاً عرضاً موجزاً للآثار والنتائج المتوقعة للأزمة المالية الحالية على مجمل الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، وذلك من خلال أربع زوايا رئيسية وهي: آثار الأزمة على معدلات النمو الاقتصادي، انحسار القدرة على المضاربة في الأسواق الدولية بصفة عامة، وأسواق سلع الغذاء على وجه التحديد، وتراجع الثقة في مدى فعالية السياسات المالية الدولية، ومدى قدرة المؤسسات المالية الدولية على مواجهة الأزمات والحد من آثارها، بالإضافة إلى انخفاض أسعار سلع الغذاء الرئيسية، واحتمالات تحقق المزيد من الانخفاض خلال عام 2009.

وتهتم الدراسة بوجه خاص بمحاولة بحث الآثار المحتملة للأزمة المالية على قدرة الدول العربية على توفير احتياجات مواطنيها من الإمدادات الغذائية وذلك من خلال بحث هذا الموضوع في إطار عدة نقاط أهمها أثر الأزمة المالية على موارد النقد الأجنبي في الدول العربية، وأثر الأزمة على الأسعار العالمية للغذاء والتقديرات المستقبلية لهذه الأسعار في ظل استمرار تأثيرات هذه الأزمة.

وتستعرض الدراسة أهم إيجابيات وسلبيات الأزمة المالية من منظور إنتاج الغذاء والأمن الغذائي العربي، حيث تم تقسيم الدول العربية إلى فئتين أساسيين، الأولى وتضم الدول الأكثر تضرراً بالأزمة، والثانية وتضم الدول المستفيدة أو محدودة الضرر من الأزمة المالية الحالية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأزمة المالية الحالية محدودة الأثر على قدرة الدول العربية على توفير احتياجاتها الغذائية الأساسية من الأسواق الدولية، وإنما الأثر السلبي الأكثر أهمية يتركز في تراجع قدرة هذه الدول على تحقيق معدلات نمو مناسبة بصفة عامة وفي القطاعات الزراعية على وجه التحديد، وذلك في ظل تدهور الموارد اللازمة للاستثمار من ناحية، وتدهور مستويات أسعار نواتج الزراعة ومن ثم انخفاض معدلات العائد على الاستثمار الزراعي وذلك من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية؛ أزمة الغذاء؛ الأمن الغذائي العربي.

مقدمة

تعرضت المنطقة العربية إبان السنوات العشر الماضية إلى عدة أزمات متتالية أثرت بصورة مباشرة على أوضاع الإنتاج الزراعي، وعلى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق جانب من الأمن الغذائي للمواطنين العرب. إلا أن أزمة الغذاء التي بدأت اعتباراً من عام 2006 وحتى منتصف عام 2008، والأزمة التي لحقتها والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية، كانتا من أشد الأزمات التي ألحقت أضراراً بالغة بالاقتصاد العربي. وتهدف هذه المقالة إلى إلقاء الضوء بإيجاز وفي حدود ما أتيج من معلومات عن الآثار المرتقبة للأزمة المالية الحالية على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية.

وتحقيقاً لأغراض هذه المقالة فسوف يتم تناول موضوعها من خلال عرض أربعة نقاط أساسية هي:

- مظاهر أزمة الغذاء ومسبباتها.
- النتائج الراهنة والمتوقعة للأزمة المالية.
- أثر الأزمة المالية على إمدادات الغذاء في المنطقة العربية.
- إيجابيات وسلبيات الأزمة المالية من منظور إنتاج الغذاء والأمن الغذائي العربي.

المظاهر الأساسية للأزمة الغذائية

1. مظاهر أزمة الغذاء ومسبباتها:

شهدت الأسواق الدولية لسلع الغذاء الرئيسية درجة عالية من الاستقرار النسبي قرابة عقدين من الزمن. إلا أنه مع مطلع عام 2006 اتجهت أسعار الغذاء العالمية إلى الارتفاع السريع وغير المسبوق، وقد تم ذلك بوتائر متلاحقة حتى بلغت هذه

¹ أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص.ب. 68 حدائق شبرا 11241 القاهرة، مصر. فاكس: +202-44444460 بريد إلكتروني: hamdysalem44@yahoo.com

الأسعار ذروتها مع نهاية النصف الأول من عام 2008، ويوضح جدول (1) أهم ملامح اتجاهات تغير الأسعار العالمية لبعض سلع الغذاء الأساسية، وذلك في صورة أرقام قياسية استناداً إلى مستويات هذه الأسعار قبل بداية الأزمة أي في عام 2005.

جدول 1. الأرقام القياسية للأسعار العالمية لسلع الغذاء الرئيسية

السلع	2006	2007	2008
القمح	125.8	167.4	236.2
الأرز	105.5	115.5	173.7
الذرة الشامية	123.6	165.9	213.4
الشعير	122.7	181.3	210.4
الذول السوداني	107.8	153.1	198.3
زيت فول الصويا	111.2	161.3	201.7

المصدر: صندوق النقد الدولي (الموقع الإلكتروني للصندوق).

ويبين من المعلومات الواردة بالجدول المشار إليه عدة حقائق يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إن جميع سلع الغذاء الرئيسية قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً تجاوز معدله نحو 75% كمتوسط قياساً بمستويات هذه الأسعار في عام 2005.
- إن سلع الغذاء الرئيسية والأكثر حساسية والتي تتسم بانخفاض حاد في مرونة الطلب السعرية، والمتمثلة أساساً في كل من القمح باعتباره المكون الأساسي للخبز، والذرة الشامية والتي تعد المكون الأساسي لأعلاف الماشية والدواجن، وكذلك الشعير، هذا إلى جانب فول الصويا الذي يتعدى الاستغناء عنه وفق الأنماط الغذائية السائدة في المنطقة العربية. كل تلك السلع قد حققت أسعارها ارتفاعاً حاداً، حيث تجاوزت أسعارها لعام 2008 ضعفت أسعارها في عام 2005.

العربية بما لا يقل عن نحو 5.00 مليار دولار في ذات العام، كما تزايدت أعباء استيراد الأعلاف الحيوانية والمداجنة بنحو 3.6 مليار دولار في عام 2007. وقد تسبب ذلك في أحداث خلل واضح في الميزانيات الحكومية، وتزايد أعباء دعم سلع الغذاء في الدول العربية التي تنفذ برامج مكثفة لدعم سلع الغذاء كما هو الحال في مصر، وليبيا والعديد من الدول العربية الأخرى.

- تعرض فئات واسعة من المواطنين العرب من متوسطي ومحدودي الدخل إلى اختناقات سوقية حادة، وعجز واضح في قدرتهم على توفير احتياجاتهم من سلع الغذاء الأساسية. وقد أظهرت الأزمة أن طبقات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل واجهت مشكلات حادة في قدرتها على الحصول على الضروريات الغذائية، وإذا ما عادت هذه الأزمة في الظهور مرة أخرى، فقد تنهار قدرة تلك الفئات على التماسك والصمود، وقد يتحول قطاع منهم الأكثر تضرراً إلى سلوكيات اقتصادية واجتماعية ضارة تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمني على الصعيد العام للدول، ومما يشير إلى ذلك بوضوح أن هناك 37 دولة من دول العالم قد عانت بشدة من هذه الأزمة من بينها 21 دولة في أفريقيا، وأن عدداً كبيراً من هذه الدول قد شهد اضطرابات سياسية واجتماعية بسبب هذه الأزمة.

- أظهرت التقارير التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أن الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية وغالبية دول أفريقيا هي أكثر دول العالم تضرراً بأزمة الغذاء وأن الرباح الأكبر من هذه الأزمة هي الدول المتقدمة والأعلى قدرة على إنتاج الغذاء، والتي يأتي في مقدمتها الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، والأرجنتين والبرازيل، ويظهر الشكلين (1، 2) حالات التباين الواضح بين دول العالم ومدى تأثرها بهذه الأزمة، إذ أن النتائج تركزت في زيادة غنى الأغنياء على حساب زيادة إفقار الدول الفقيرة. ومما يؤكد ذلك أن التقديرات تشير إلى أن معدلات عدد جيع العالم تزايد بنحو 100 مليون نسمة بسبب هذه الأزمة الغذائية.

2. الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية:

تضافرت عدة عوامل أدت لإظهار هذه الأزمة الغذائية، ويمكن هنا الإشارة بإيجاز إلى أهم هذه الأسباب:

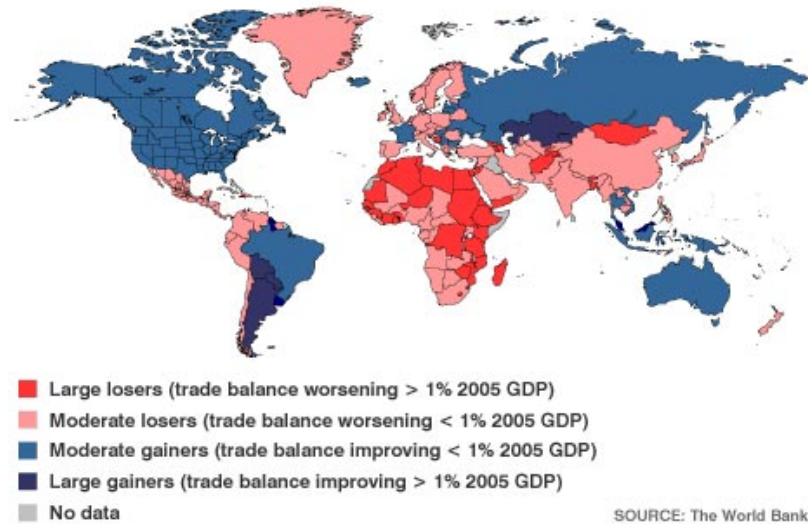
- التغير المناخي الذي خلق موسم طويل من الجفاف أصاب



Source: Crop Prospects and Food Situation, April 2008 FAO

شكل 1. الدول الرئيسية المُصدِّرة والمُستوردة للقمح على النطاق العالمي.

2007 - 2008 IMPACT OF PROJECTED FOOD PRICE INCREASES ON TRADE BALANCES

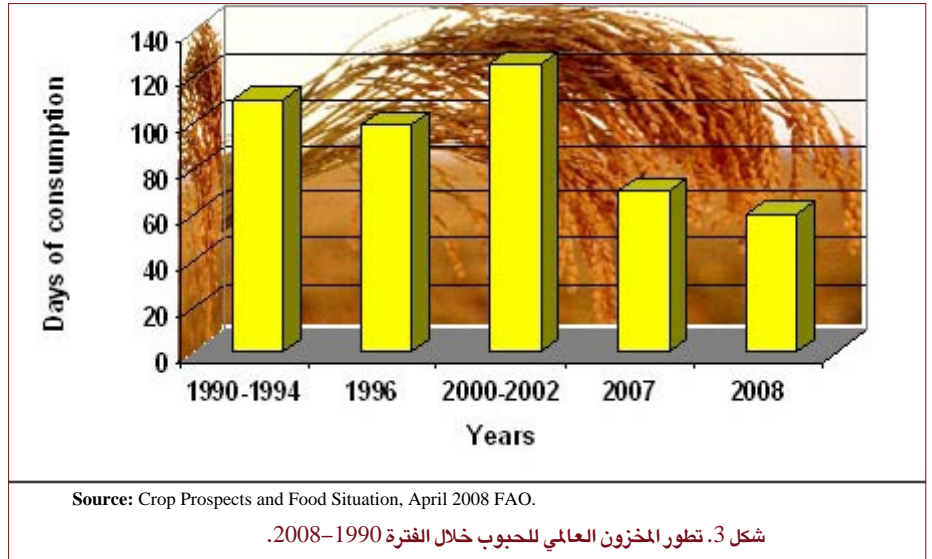


Source: Crop Prospects and Food Situation, April 2008 FAO.

شكل 2. الدول الرئيسية المُستفيدة والمُتضررة على النطاق العالمي من أزمة الغذاء العالمية.

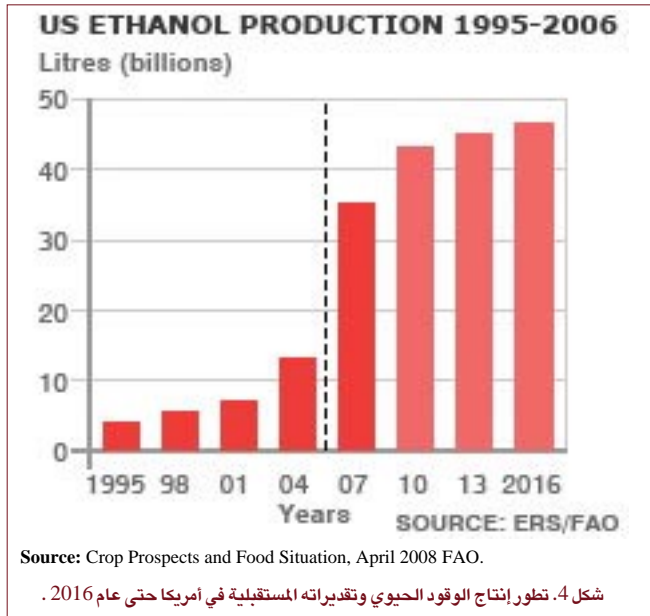
- إنَّ نسب الارتفاع في الأسعار ارتبطت بشكل واضح بمدى أهمية السلعة في الأنماط الغذائية، أو بمعنى آخر بمعدل مرونة الطلب السعرية على هذه السلع، ويلاحظ ذلك من الانخفاض النسبي لمعدلات الارتفاع لأسعار الفول السوداني، والأرز مقارنة بباقي السلع كما هي موضحة بالجدول السابق الإشارة إليه.
- وقد رافق هذا المظهر الأساسي والمباشر للأزمة عدة مظاهر أخرى ارتبطت بآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في العديد من دول العالم ومن بينها الدول العربية والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي:
- الارتفاع الحاد في فاتورة استيراد الغذاء إلى درجة أن تضاعفت هذه الفاتورة في عام 2008 قياساً بمستوياتها في عام 2005، فقد ارتفعت فاتورة استيراد القمح وحده في المنطقة

مليار دولار في عام 2007 فقط. وقد أدت هذه السياسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تستهلك ما يزيد عن ثلث إنتاجها من الذرة وهي أكبر دولة منتجة ومصدرة لهذه السلعة في إنتاج الوقود الحيوي (حوالي 81 مليون طن) وذلك في عام 2007. كما بلغ الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي نحو 35 مليار لتر في عام 2007 بعد أن كان هذا الإنتاج لا يتجاوز 4 مليار لتر في عام 1995، وينتظر له أن يتصاعد إنتاج الوقود الحيوي في ظل سياسات الدعم الكثيف المعمول بها ليلعب نحو 60 مليار لتر في عام 2016 مسبباً بذلك مزيداً من الضغط على أسواق الغذاء. ويظهر الشكل



(4) التطور السريع الذي تحقق في إنتاج الوقود الحيوي وتوقعات هذا الإنتاج مستقبلاً.

- اتساع حدة المضاربات المالية في أسواق سلع الغذاء، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة لا تقل عن 30% من الزيادات التي لحقت بأسعار الغذاء كان مرجعها المضاربات في أسواق هذه السلع، الأمر الذي ضاعف من اثر العوامل السابق الإشارة إليها مخلفاً تضخماً غير مسبوق في أسعار هذه السلع الغذائية.



النتائج الراهنة والمتوقعة للأزمة المالية

تعرض العالم في النصف الثاني من عام 2008 لأزمة مالية عاصفة ألحقت أضراراً بالغة بأسواق المال العالمية، حيث حققت المؤسسات المالية الكبرى في العديد من دول العالم المتقدم خسائر مالية تجاوزت قدرتها على التحمل مما عرض العديد منها للإفلاس، وأجبر حكومات هذه الدول إلى تنفيذ برامج عاجلة للإنقاذ قدرت تكلفتها الإجمالية بما يزيد عن 2.5 تريليون دولار.

مساحات واسعة من مناطق الزراعة الرئيسية في العالم خاصة المناطق المنتجة للحبوب، الأمر الذي أثر سلباً على المعروض العالمي من الحبوب. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في كل من أستراليا وأواسط آسيا. وفي هذا المجال تشير بعض التقديرات إلى أن التغيرات المناخية من المتوقع أن يمتد آثارها السلبية لتشمل معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مخلفة بذلك مزيداً من التدهور في القدرة على إنتاج الحبوب.

- التناقص الحاد في المخزون العالمي من الحبوب، إذ تشير التقديرات إلى تناقص هذا المخزون إلى ما يقرب النصف إبان هذه الأزمة، كما تناقص إلى ما يكفى الاستهلاك لمدة 60 يوماً فقط بعد أن كان هذا المخزون كافياً لاستهلاك ما يعادل 125 يوماً قبل ظهور الأزمة، ويوضح الشكل (3) مدى تدهور المخزون العالمي من سلع الغذاء الرئيسية.
- التحسن الملموس في الأنماط الغذائية لدول ذات كتل سكانية كبيرة خلال السنوات العشر الماضية مما أضاف زيادات كبيرة على الطلب العالمي. وتتمثل هذه الدول أساساً في كل من الصين والهند (2.5 مليار نسمة) والذي تزايد فيها الطلب على سلع الغذاء بسبب الارتفاع الملحوظ في متوسطات الدخل الفردية. فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب الفرد في الصين من استهلاك اللحوم من نحو 20 كجم في عام 1990 ليلعب نحو 50 كجم في عام 2007. ويتضح مدى الأعباء المترتبة على هذا التغير على أسواق الغذاء، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن كميات الموارد اللازمة لإنتاج كيلو جرام واحد من اللحوم تعادل كمية هذه الموارد اللازمة لإنتاج 6 كجم من الحبوب.
- الزيادة السريعة في استخدام سلع الغذاء الرئيسية مثل القمح والذرة والسكر في إنتاج الوقود الحيوي. وقد ساعد على هذه الزيادة اتجاه الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، ودول أوروبا لتنفيذ سياسات كثيفة لدعم إنتاج الوقود الحيوي. وفي هذا المجال يقدر الدعم المقدم بنحو 11

الأوروبي والعديد من الدول النامية ترى ضرورة إحداث مراجعة جذرية لسياسات المالية العالمية مصحوبة بإصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى تستطيع مواجهة مثل هذه الأزمات، والتحذير من إمكانيات تكرارها مستقبلاً، والمساهمة بفعالية في برامج وسياسات مواجهة في توقيت مناسب يزيد من فعالية الإجراءات والسياسات المطبقة للحد من الأزمات وآثارها.

4. الانخفاض في أسعار السلع الرئيسية الغذائية وغير الغذائية على النطاق الدولي:

صاحب الأزمة المالية الراهنة تأثيراً عكسياً على العوامل التي أدت إلى تضخم الأسعار الدولية خلال الفترة 2006-2008، حيث تراجع الطلب على بعض السلع، وتقلصت القدرة على المضاريات السعرية في الأسواق الدولية لهذه السلع، وجاءت المحصلة انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار. فقد انخفضت أسعار النفط بنسب تجاوزت 60% من أسعارها قبل الأزمة، كما انخفضت أسعار المعادن مثل الحديد والنحاس، والنيكل وغيرها بنسب تجاوزت 50% من أسعارها قبل الأزمة، كما انخفضت أسعار العديد من سلع الغذاء الرئيسية مثل القمح، والذرة، وفول الصويا بنسب تراوحت بين 40%، 60% وذلك خلال النصف الثاني من عام 2008 مقارنة بمستوياتها السعرية في النصف الأول من نفس العام. وفي هذا المجال تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن أسعار السلع الغذائية يتوقع أن تستمر في الانخفاض بمعدلات تقدر بنحو 23% من مستوياتها الحالية، وتجدر الإشارة إلى أن أسعار هذه السلع قد انخفضت في بعض شهور هذه الأزمة إلى أقل من مستوياتها قبل أزمة الغذاء أي في عام 2005، وذلك رغم أنه لم يصاحب ذلك تغيرات شديدة في الطلب أو العرض العالمي يبرر هذا التقلب الشديد في الأسعار وهو الأمر الذي سوف يتم مناقشته لاحقاً.

أثر الأزمة المالية على إمدادات الغذاء في المنطقة العربية

تتأثر قدرة الدول العربية على توفير الإمدادات الغذائية من خلال عاملين رئيسيين يتمثل الأول في العجز في موارد النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغذاء، والثاني الارتفاع غير المتوقع في أسعار المواد الغذائية بالقدر الذي يتعذر معه على قطاع عريض من السكان من محدودي الدخل توفير احتياجاتهم الغذائية الضرورية. وحتى يمكن إلقاء الضوء على أثر الأزمة المالية على إمدادات الغذاء فإن الأمر يستلزم مناقشة تأثير هذه الأزمة على كل من هذين العاملين وذلك على النحو التالي:

1. أثر الأزمة المالية على موارد النقد الأجنبي:

تفيد التقديرات المحدودة المتاحة إلى أن الأزمة المالية الراهنة أثرت ومن المتوقع أن يزداد أثرها على موارد النقد الأجنبي لغالبية الدول العربية وذلك من خلال:

- الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي تدهورت أسعاره إلى ما يقارب 40% من مستوياتها قبل الأزمة، الأمر الذي يعنى تدهور موارد الخزائن العامة لعدد كبير من الدول العربية المعتمدة على النفط. وتشكل هذه الدول نحو نصف الدول العربية، حيث تضم إلى جانب دول الخليج الست كل من العراق واليمن، وليبيا، والجزائر، والسودان.

ولم تقف حدود هذه الأزمة بأضرارها عند حدود مؤسسات ودوائر المال، بل بدأت آثار هذه الأزمة تمتد إلى المؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي تشكل أسس وركائز اقتصاديات هذه الدول والمتمثلة في المؤسسات الصناعية الكبرى، وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع، ومعدلات النمو في الانخفاض الحاد إلى درجة بلوغ مرحلة الركود النسبي في العديد من اقتصاديات العالم الكبرى. وتشير المؤشرات إلى أن سلبيات الأزمة مازالت تتفاقم وأنها لم تبلغ الذروة حتى الآن، وعموماً يمكن هنا الإشارة إلى أهم النتائج الراهنة والمتوقعة للأزمة المالية، ومدى تأثيرها على إمدادات الغذاء على النطاق العالمي، وذلك على النحو التالي:

1. تدهور معدلات النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم:

إذ تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود رغم المليارات التي أنفقت للحد من آثار هذه الأزمة، وقد لحق بالولايات المتحدة الأمريكية العديد من دول العالم الأخرى مثل المملكة المتحدة، كما انخفضت معدلات النمو المحققة في اقتصاديات كبرى مثل الصين والتي تعد ثالث كتلة اقتصادية على المستوى العالمي إذ انخفض معدل النمو فيها من نحو 11% إلى نحو 7% كما أن هناك توقعات أخرى تشير إلى المزيد من التدهور في هذه المعدلات. وعلى النطاق العربي تشير التقديرات أن معدلات النمو المستهدفة لعام 2008 قد انخفضت بصورة ملحوظة، كما تشير ذات التقديرات إلى أن الأمور سوف تكون أكثر حدة خلال عام 2009 خاصة في ظل التدهور الذي لحق بأسعار النفط والذي يعد ركيزة الاقتصاد الأولى لدول الخليج العربية. وقد أدت هذه الأزمة ليس فقط إلى تدهور في معدلات النمو، بل أيضاً إلى توقف في العديد من المشروعات التي كانت قائمة وذلك للعجز الحاد في السيولة النقدية واللازمة لاستمرار العمل في هذه المشروعات. وإزاء هذه التغيرات فمن المتوقع أن تشهد المنطقة العربية انخفاضاً حاداً في مواردها المالية المرتبطة بالصادرات النفطية، ومن ثم تقلصاً في المشروعات الاقتصادية، وتزيد من انحسار فرص العمل، ومن ثم ارتفاعاً في معدلات البطالة، وزيادة معدلات الهجرة العكسية للعمالة بعودة نسبة عالية من العمالة العربية العاملة في منطقة الخليج إلى مواطنها في دول عربية أخرى تعاني أصلاً من ارتفاع معدلات البطالة لتزداد ظاهرة البطالة اتساعاً وأثراً.

2. انحسار القدرة على المضاربة في الأسواق الدولية:

ترتب على الأزمة المالية الراهنة تحقق خسائر كبيرة في أسواق المال، تسببت في فقدان شق كبير من السيولة المالية التي كانت تستخدم في المضاربة في أسواق النفط والمعادن وبعض سلع الغذاء الرئيسية، وقد ساعد ذلك في انخفاض أسعار السلع المتداولة وذلك إلى جانب عوامل عديدة أخرى تضافرت لترسم خريطة الأسعار الدولية إبان هذه الفترة.

3. تراجع الثقة في فعالية السياسات المالية وقدرة المؤسسات المالية الدولية:

أظهرت هذه الأزمة المالية أن النظم والسياسات المالية المعمول بها، وكذا فعالية المؤسسات المالية الرئيسية أصبحت محل تساؤل، بل هناك كتل اقتصادية رئيسية في العالم وعلى رأسها الاتحاد

تتحمل كلفتها الدول الفقيرة المستوردة لهذه السلع كما هو الحال في معظم الدول العربية.

ومن الإيجاز السابق الإشارة إليه يتضح الآتي:

- أن غالبية الدول العربية قد تحملت خسائر فادحة في مواردها المالية بسبب الأزمة المالية الراهنة.
- أن الدول العربية صافى المستوردة للغذاء قد استفادت نسبياً من الأزمة المالية وذلك عن طريق التخلص من الأعباء المالية التي صاحبت أزمة الغذاء ، وذلك بعد الانخفاض الذي حققته أسعار الموارد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية.
- أن المنتجين الزراعيين في عدد من الدول العربية المنتجة والمصدرة لبعض السلع والمنتجات الزراعية، قد تدهورت أسعار منتجاتهم بنسب يتوقع أن تصل إلى نحو 60% من مستوياتها قبل الأزمة المالية، الأمر الذي أثر تأثيراً حاداً على دخول قطاع عريض من المزارعين.

إيجابيات وسلبيات الأزمة المالية من منظور إنتاج الغذاء والأمن الغذائي العربي

تتناوحت محصلة آثار الأزمة المالية على أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية من دولة إلى أخرى تأثراً بالعديد من العوامل التي يمكن الإشارة إليها في التالي:

- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ومدى تأثير الميزان التجاري إبان الأزمة سلباً أو إيجاباً.
- دور التجارة الخارجية في قيادة مسيرة التنمية، والذي يمكن الحكم عليه من معرفة نسبة حجم التجارة الكلية إلى الدخل القومي.
- نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الزراعي في تكوين الناتج المحلي، فكلما زادت هذه النسبة كلما زاد حجم تضرر القطاع الزراعي بنتائج الأزمة المالية ومن ثم قدرته على توليد الدخل أو خلق فرص العمل، وزادت بالتالي معاناة المنتجين الزراعيين تأثراً بتدهور أسعار منتجاتهم، ومن ثم دخولهم.
- مدى قدرة الموازنة الحكومية على توفير الدعم اللازم، سواء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي لفقراء المواطنين عند ارتفاع الأسعار، أو لتوفير الدعم اللازم للمنتجين الزراعيين تضاداً لآثار تدهور الأسعار. إذ تؤدي هذه الإمكانيات المالية عند توفرها دوراً مزدوجاً للحد من آثار الأزمات على فئة محدودية الدخل كمستهلكين عند ارتفاع الأسعار، والحد من آثار تدهور أسعار نواتج الزراعة بدعم أسعار المنتجين عند الاقتضاء.
- نسبة مساهمة التدفقات الاستثمارية الخارجية في تمويل مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية، إذ بانخفاض هذه التدفقات في الدول التي تشكل فيها هذه التدفقات مورداً هاماً من موارد التمويل الإنمائي، تقلص معدلات النمو، وتضعف قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل، ومن ثم تتدهور مستويات دخول الأفراد وتزداد معدلات البطالة الأمر الذي ينعكس في النهاية في ضعف قدرة فئات واسعة من المجتمع على توفير احتياجاتهم الغذائية الضرورية.
- وتطبيق هذه المعايير على الدول العربية يمكن تصنيف هذه الدول إلى عدة مجموعات حسب مدى تضررها أو استفادتها من هذه الأزمة وذلك على النحو التالي:

• تعرض الفوائض المالية الاحتياطية لعدد من الدول العربية، واستثماراتها الخارجية لخسائر كبيرة بسبب الأزمة المالية الراهنة، وفي هذا المجال تشير بعض الشواهد والتقديرات إلى أن الدول العربية مجتمعة قد تحملت وحدها خسائر مالية خلال هذه الأزمة تتعدى التريليون دولار، وهي خسائر أدت إلى حرمان الدول العربية من كامل ما حققته من فوائض خلال فترة ارتفاع أسعار النفط.

• تعرض بعض الدول العربية التي تشكل خدمات النقل الدولي فيها والخدمات المالية أو تجارة الترانزيت أهمية خاصة في توفير مواردها من النقد الأجنبي إلى تناقص حاد في عائداتها من هذه الموارد، وتضم هذه الدول كل من مصر التي تشكل موارد قناة السويس أهمية خاصة في عائداتها من النقد الأجنبي، ودولة الإمارات التي تشكل عائدات خدمات المال وتجارة الترانزيت جزءاً هاماً من مواردها المالية.

• تشير بعض التقديرات إلى أن عدداً من الدول العربية المصدرة للعمالة والتي يأتي في مقدمتها المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر، واليمن، والسودان والعراق من المتوقع أن تتعرض لنقص ملحوظ في مواردها من النقد الأجنبي، إذ ينتظر أن تتناقص التحويلات النقدية للعاملين في الخارج سواء كانوا يعملون في دول أوروبا الغربية، أو في منطقة الخليج العربي.

• توضح بعض التقديرات أنه من المتوقع أن تشهد الصادرات الزراعية العربية رغم محدوديتها وحصصها في عدد محدود من السلع من المتوقع أن تشهد تراجعاً في الكميات المصدرة من ناحية، ومستويات أسعارها من ناحية أخرى. ويأتي على رأس هذه الصادرات الأرز والقطن والخضر والفاكهة من مصر، ومنتجات الخضر والفاكهة المصدرة من كل من المغرب وتونس، والأردن، وسوريا، الأمر الذي يمكن أن ينعكس بصورة سلبية على أوضاع فئات واسعة من المنتجين الزراعيين خاصة في ظل غياب نظم الدعم الحكومي في العديد من الدول العربية المصدرة لهذه السلع من ناحية، وارتكاز الإنتاج عن فئة صغار المزارعين من ناحية أخرى.

2. أثر الأزمة المالية على الأسعار الدولية للغذاء:

تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن الأسعار العالمية لسلع الغذاء الأساسية والتي يأتي في مقدمتها القمح، والذرة، والأرز، والزيوت، والسكر قد حققت انخفاضاً ملحوظاً بتأثير الأزمة المالية الراهنة، وذلك على الرغم من أن كميات المعروض من هذه السلع وحجم الطلب عليها لم تتغير كثيراً بالقدر الذي يبرر هذا الانخفاض في الأسعار، الأمر الذي يشير إلى أن من بين أهم العوامل المؤثرة على الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً قوى المضاربة في أسواق الغذاء العالمية، وذلك باعتبار أن هذا العامل هو الوحيد تقريباً الذي تقلص بشدة بسبب هذه الأزمة، في حين أن حجم الطلب أو العرض العالمي لم يتقلب صعوداً أو هبوطاً بنسب تتجاوز 4%. ومن هنا يمكن القول أن النظام التجاري الدولي خاصة في أسواق السلع الأساسية والتي يأتي في مقدمتها سلع الغذاء، والسلع ذات الأثر المباشر على مشاريع التنمية مثل المعادن ومواد البناء يشوبه بعض أوجه القصور التي تستلزم المراجعة الجذرية لهذا النظام الدولي وذلك للحد من الآثار السلبية لعمليات المضاربة في الأسواق الدولية، والتي عادة ما

1. مجموعة الدول الأكثر تضرراً؛

وتتضمن الدول التي تركزت محصلة الأزمة لديها في تحقيق تدهور في فوائض موازين المدفوعات نتيجة تدهور حاد في قيم الصادرات أو عوائد خدمات التجارة قياساً بما تم تحقيقه من وفورات في فواتير الواردات. ويندرج ضمن هذه المجموعة عدد كبير من الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط أو المعتمدة على عوائد خدمات المال والتجارة. إلا أن سلبيات هذه الأزمة لن تصل إلى درجة فقدان هذه الدول القدرة على توفير احتياجات سكانها من المواد الغذائية الأساسية وذلك خلال المدى المنظور، وفي الواقع تزداد سلبيات هذه الأزمة من منظور التنمية الاقتصادية على وجه العموم، والزراعية منها على وجه الخصوص وذلك في حالة امتلاك الدولة لموارد طبيعية تساعدها على تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال كما هو الحال في السودان، والجزائر، والعراق، حيث كان يعول كثيراً على فوائض صادرات النفط في دعم استثمارات التنمية بصفة عامة والزراعية منها على وجه التحديد.

2. مجموعة الدول غير المنضرة أو محدودة الضرر؛

وتتضمن الدول التي تحقق تعادلاً بين إيجابيات وسلبيات الأزمة على أوضاعها الاقتصادية، وتتضمن هذه الدول كل من مصر بحكم أنها من أكبر الدول استيراداً للغذاء (12 مليون طن من الحبوب)، وفي نفس الوقت تعتبر من الدول التي تضررت من الأزمة من خلال احتمالات تدهور عائداتها من السياحة ومن خدمات قناة السويس من ناحية، وانخفاض عائدات المصريين العاملين بالخارج من ناحية أخرى، والانخفاض المتوقع للتدفقات الاستثمارية المباشرة وأثر ذلك على معدلات التنمية من ناحية ثالثة. وفي هذا المجال تشير التقديرات الرسمية إلى أن معدلات التنمية المتوقعة في مصر على سبيل المثال من المنتظر أن تحقق انخفاضاً بنسبة لا تقل عن 1.5% من المعدلات التي كانت مقدرتها قبل هذه الأزمة. هذا في

الوقت الذي ينتظر فيه أن تنقلص فاتورة الواردات بما يقدر بنحو 2.5-3.0 مليار دولار خلال عام 2009، في مقابل تدهور محتمل في حصيللة الصادرات الزراعية وغير الزراعية، وانخفاض حصيللة النقد الأجنبي لموارد قناة السويس، وعائدات العاملين بالخارج.

وتعد تونس المغرب من الدول المنتمة لهذه المجموعة أيضاً بحكم اعتمادهما على النفط المستورد من ناحية، وعلى صادرات الزراعية وعائدات السياحة ومن ناحية أخرى، إذ يقدر أن تحقق وفورات في وارداتها النفطية قد تفوق ما قد تخسره في عائدات صادراتها الزراعية وعائداتها السياحية.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الحقيقي لهذه الأزمة المالية على أوضاع الزراعة في دول هذه المجموعة يتركز بالدرجة الأولى على أثر هذه الأزمة على معدلات التنمية الزراعية، التي ينتظر لها أن تنقلص بحكم تدهور الأسعار وانخفاض المردود المالي للاستثمارات الزراعية، خاصة وأن الأنشطة الزراعية في كلتا الدولتين لا تستفيد بسياسات دعم واضحة تخفض من الأثر السلبي لتدهور أسعار الصادرات الزراعية على الزراعة والمزارعين.

وفي المحصلة النهائية يمكن القول أن الأثر الإجمالي للأزمة المالية على المنطقة العربية جاء سلبياً إذ فقدت المنطقة العربية جزءاً هاماً من مصادر الدخل القومي والمتمثل في عائدات النفط، كما ينتظر أن تدهور عائداتها من السياحة وخدمات التمويل والتجارة بشكل ملحوظ، هذا في الوقت الذي حققت فيه وفورات في وارداتها الغذائية، إلا أن معدلات المكاسب محدودة قياساً بمعدلات الخسائر المادية وذلك من منظور المحصلة الاقتصادية العامة، أما بالنسبة لأثر ذلك على الأمن الغذائي فإنه من المقدر أن تكون الآثار محدودة للغاية في المدى القصير، أما الآثار الأكثر فداحة فيمكن أن تتحقق في المدى البعيد من خلال ما سوف تلحقه الأزمة من سلبيات على معدلات التنمية الزراعية.

Current Financial Crisis and Its Potential Impact on Agriculture and Food Situation in Arab Region

Mohamed H. Salem¹

Summary

This paper attempts to shed some light on the probable implications of the current international financial crisis on food supply in the Arab region. For an adequate appreciation of the theme of this paper, it is imperative to identify the features and causes of the food crisis that has pervaded world markets prior to the financial crisis in an effort to gauge whether or not international food prices would revert to higher levels after the financial crisis has finally been brought to a halt. The paper also briefly reviews likely consequences of the current financial crisis on the broader economic scene in Arab countries from four different perspectives: (1) Implications on the rates of economic growth; (2) Capacity for speculation in international markets, specifically food products markets; (3) Declining confidence on the effectiveness of international financial policies and on the capacity of international financial institutions in mitigating financial crises, and (4) Falling prices of main food products, and the possibilities for further decline in 2009.

The paper pays particular attention to the implications of the financial crisis on the ability of Arab countries to satisfy the food needs of their citizens. The paper examines this theme from the perspective of the effect of the financial crisis on Arab foreign exchange resources, its effect on international food prices, and the likely future course of these prices in the event persistence of the crisis for a longer period of time.

The paper also reviews the pros and cons of the financial crisis from the standpoint of both food production and food security, where Arab countries are subdivided into two main categories: those who are hurt most by the crisis, and the group of countries which benefitted from, or slightly hurt by the crisis.

The paper concludes that the current financial crisis has limited effects on the capacity of Arab countries to secure its food needs from international markets, while the main negative implication of the crisis lies on diminished ability of these countries to achieve reasonable rates of economic growth, specifically in the agricultural sector, mainly due to shrinking resources for investment, declining prices of agricultural products and hence reduced rates of agricultural investment.

¹ Professor of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain-Sham University, P.O. Box 68 Hadaek Shoubra, 11241 Cairo, Egypt, Fax (+202)44444460, E-mail: hamdysalem44@yahoo.com